لزيادة الصادرات المصرية

رجال الأعمال يطالبون بإلغاء الضرائب وخفض الرسوم الجمركية

□ القاهرة ـ عزة نصر:

تقدم رجال الأعمال فى مصر بمجموعة من المقترحات لمجلس الوزراء لوضع حلول جذرية لمعوقات الصادرات المصرية، وتتضمن الإجراءات المالية المطلوبة والاعفاءات الضريبية، والخطوط الملاحية المطلوب إنشاؤها.. وتحويل بعض المصانع لمناطق حرة بالاضافة للإعفاءات الجمركية المطلوبة.

د. نادر رياض

محمد فريد خميس

هانى رزق

ويقول د. نادر رياض ـ رئيس شركة بافاريا ـ أنه لزيادة الصادرات المصرية لابد أولا من ازالة المعوقات التى تواجه الصناعة وأهمها ان تكون العلاقة واضحة بين الضريبة على المواد المستوردة لخدمة الصناعة، وبين الأخرى المستوردة لخدمة منتج محلى كامل حتى لا يخسر النشاط الصناعى المصرى.. هذا بالاضافة لضرورة خفض أسعار الطاقة، وخصم الضرائب من المنبع وتعديل قوانين العمل بحيث تسمح لصاحب العمل باختيار افضل العمالة.

واضاف أنه لابد أن يكون للدولة دور مهم فى تسهيل نقل التكنولوجيا، والسماح للبنوك بتمويله.. وان يتم خفض أسعار الفوائد البنكية على القروض التى تمنح للنشاط الصناعى وترحيل سنوات الخسارة لبداية المشروع لاحتساب سنوات الاعفاء الضريبى.. فمثلا المشروع الذى يحصل على اعفاء ضريبى لمدة 10 سنوات من بداية إنتاجه، ويظل يخسر فى بدايته عدة سنوات حتى يستقر ويحقق ارباحا لا يحاسب مباشرة على الضرائب بل يتم ترحيلها.

ويؤكد هانى رزق ـــ رئيس مجموعة شركات ميلكى لاند وعضو المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى ـ على ضرورة السماح بوجود مناطق حرة داخل المصانع للاستفادة من المزايا التى يتيحها هذا النظام، وأهمها اعفاء جميع قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج، والسماح لمنتجات هذه المناطق بالتصدير للسوق المحلى مع سداد الجمارك على المكونات المستوردة فقط وهو ما يزيد ايضا من كفاءة النشاط خارج النظام الحالى المتبع فى عمليات التصدير والحصول على الحقوق المادية سريعا.

ويطالب بسرعة عمل اتفاقيات دولية لتيسير عملية التصدير، واقرار السياسات العامة التى تساعد على زيادة الصادرات مثل الاعفاء الجمركى على سلع بعض الدول، وهو ما نحتاج إليه بشدة مع الدول الاوروبية بالاضافة لضرورة الاهتمام بوضع اشكال محددة من العلاقات التفضيلية مع اسواق معينة.. ورفع الوعى العام بأهمية السياحة لدورها الأساسى فى تحسين الصادرات، والسماح لشركات القطاع الخاص بالقيام بعمليات التصدير والخدمات التى يحتكرها القطاع العام، ورفع كفاءة الإنتاج الزراعى فى التعبئة الملائمة للتصدير، والسماح لشركات التسويق العالمى بالعمل فى مجال التصدير وبتعديل القوانين المقيدة لذلك.

وفى دراسة اعدها اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فريد خميس طالب بتخفيف الاعباء على النشاط التصديرى بالاعفاء الكامل للمصدرين من الضريبة على الارباح التجارية للنشاط التصديرى لمدة 5 سنوات على الاقل.

والغاء الرسوم والمصاريف الإدارية التى تفرض على الصناعة تحت مسميات مختلفة، وعدم السماح بفرض أى اعباء اضافة لا بموافقة مجلس الوزراء والغاء زيادة الرسوم الجمركية على وسائل النقل والتى تمت زيادتها من 20٪ إلى 70٪ لتخفيض العبء على تكلفة الإنتاج.

وطالبت الدراسة بالغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية والآلات وقطع الغيار والخدمات والسماح باسترداد الرصيد الدائن فى أقرار ضريبة المبيعات فى نهاية الفترة الضريبية المحددة بالاقرار أو احتساب فائدة على هذا الرصيد.. وكذلك الغاء رسم خدمة كشف حصر وتصنيف ومراجعة البضائع المستوردة والتى فرضتها وزارة المالية مؤخرا، والغائها بالنسبة للآلات وقطع الغيار والخامات ومستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستوردة حيث تمثل نسبة كبيرة من تكلفة المنتج الصناعى فى مصر «من 3٪ إلى 6٪» والتى لا تسترد حاليا حتى عند التصدير.

وتطالب الدراسة ايضا بخفض التعريفة الجمركية على خامات ومستلزمات الإنتاج وهو ما يطالب به رجال الأعمال وأيضا الغاء الدفعة النسبية على رأس مال شركات الأموال والغاء ضريبة القوى المحركة.

وفى دراسة أخرى اعدتها جمعية رجال الأعمال المصريين طالبت بتخفيض معدلات الفائدة على عقود التصدير لتمويل هذ العقود بفائدة 5٪ اقل من سعر الخصم المعلن من البنك المركزى بالاضافة لمجموعة من الاجراءات المتمثلة فى النظر إلى الغاء شرط خطاب الضمان المطلوب فى نظام السماح المؤقت والدوروباك، والاكتفاء بخطاب التعهد لضمان المصدر نفسه حفاظا على القدرة التنافسية للإنتاج المصرى وخفض تكلفته واعطاء المصدرين مزيد من التسهيلات فى اجراءات استرداد مستحقاتهم باعتبار ان نظام الاسترداد يعانى من صعوبات كثيرة وتعدد الاجراءات المطلوبة.

وأكدت الدراسة ضرورة اعطاء المصدرين للسوق الافريقى حوافز بحيث تسهم فى التغلب على الصعوبات التى تواجههم فى التصدير لهذه الاسواق، وتعزيز مكاتب التمثيل التجارى بالدول الافريقية وامدادها بالممثلين الاكفاء ووسائل الاتصال الحديثة التى تكفل سرعة التحرك واتخاذ القرار ويوفر الخطوط الملاحية والجوية المنتظمة للدول الافريقية لسرعة وسهولة عمليات التصدير وأن تقوم الدول باعطاء معاملة تفضيلية ضريبيا للشركات الخاصة التى تقوم بانشاء مثل هذه الخطوط.

ومن أهم الموضوعات التى اهتمت بها الدراسة عمليات اعادة التصدير حيث يتم استيراد منتجات من دول ما، ثم يعاد تصديرها إلى اسواق طرف ثالث، ويعترض هذا النشاط اعتماد المستندات الخاصة بعمليات اعادة التصدير حيث يرفض مكتب تصديقات وزارة الخارجية اعتماد توقيع الغرف التجارية المصرية مشيرا إلى أن هذه البضائع ليست من منشأ مصرى رغم اعتماد الغرف التجارية للمستندات ومطلوب من مكتب تصديقات الخارجية فقط اعتماد صحة توقيع وتصديق الغرف التجارية كما يجب اعادة النظر فى رسوم الشحن والتفريغ والرسوم المفروضة على عمليات التصدير وإعادة التصدير بالموانىء والمطارات لأنها تزيد على الموانىء والمطارات المحيطة بمصر.

وطالبت الدراسة ايضا بالبدء فورا فى برنامج قوى لمكافحة الآفات والامراض فى المحاصيل الزراعية مع التركيز على تنمية برامج مقاومة للآفات لا تعتمد على استخدام المبيدات الكيميائية التى اصبحت احد عوائق التصدير للأسواق الاوروبية وقيام جهاز الارشاد الزراعى بوزارة الزراعة بالتوعية بطرق استخدام المبيدات لأن لها تأثير ضار.